Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2): 1060-1073
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.52

Journal of Business Economics for Applied Research
مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية
ISSN 2709-6475

Global crises and disasters and their impact on the oil market Case study of Iraq for the period 1990-2020

Muhammad Hazem Abbas
University of Baghdad, College of Administration and Economics
Muhammad.H.@coadec.uobaghdad.edu.iq

Key words:
Oil prices, price fluctuations, rentier economy.

ARTICLE INFO
Article history:

Received	06 ***Oct***. 2024
Accepted	24 ***Nov***. 2024
Avaliabble online	30 ***Jun***. 2025

©2025 College of Administration and Economy, University of Fallujah. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE.

e.mail cae.jabe@uofallujah.edu.iq

*Corresponding author:
Muhammad Hazem Abbas
University of Baghdad

Abstract:
The research aimed to identify the impact of global crises and disasters on the oil market in the State of Iraq for the period (1990-2020), and the importance of the research comes from the importance of understanding the nature of factors such as disasters and crises that affect the fluctuations of crude oil prices in the global point market and their repercussions on the economies of the countries of the world, including the State of Iraq, and the research relied on the descriptive analytical approach due to its suitability to the requirements of this research, and the research was divided into three comprehensive topics in addition to the introduction and conclusion that includes the most prominent Conclusions and recommendations, the research has reached a number of conclusions and recommendations, most notably that there is a significant impact of various global crises and disasters on the oil market, and the impact of the economies of various countries of the world, especially countries with rentier economy such as the State of Iraq, and from it the oil countries, especially Iraq, must seek to reduce dependence on the oil sector, which is characterized by continuous fluctuations, by diversifying the production base and raising the percentage of contribution of other sectors to the GDP

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2): 1060-1073
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.52

الازمات والكوارث العالمية وأثرها على السوق النفطية
دراسة حالة العراق للمدة 1990-2020

م.د. محمد حازم عباس
جامعة بغداد - كلية الإدارة والاقتصاد
Muhammad.H.@coadec.uobaghdad.edu.iq

المستخلص

يهدف البحث إلى التعرف على أثر الازمات والكوارث العالمية على السوق النفطية وذلك في دولة العراق للمدة (1990-2020)، وتأتي أهمية البحث من أهمية فهم طبيعة العوامل المؤثرة كالكوارث والأزمات التي تؤثر على تقلبات أسعار النفط الخام في السوق النقطية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم بما فيها دولة العراق، وقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لملائمته لمتطلبات هذا البحث، وقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث شاملة إضافة الى المقدمة وخاتمة تضم أبرز الاستنتاجات والتوصيات، وقد توصل البحث عدد من الاستنتاجات والتوصيات، أبرزها أن هنالك تأثير كبير لمختلف الأزمات والكوارث العالمية على السوق النفطية، وتأثر اقتصاديات مختلف دول العالم وبالأخص الدول ذات الاقتصاد الريعي كدولة العراق، ومنه لابد على الدول النفطية وخصوصاً العراق أن تسعى الى تقليل الاعتماد على القطاع النفطي الذي يتصف بالتقلبات المستمرة، وذلك عن طريق تنويع القاعدة الإنتاجية ورفع نسبة مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، تقلبات الأسعار، الاقتصاد الريعي.

المقدمة:

إن القطاع النفطي هو القطاع القائد في اقتصاديات الدول الريعية التي تعتمد على سلعة النفط فقط وذات مصادر الدخل التي تعتمد على الطلب الخارجي ، فهو يشكل المورد الأساسي للموازنة العامة لهذه الدول، وذو نسبة مساهمة عالية جدا في الناتج المحلي الاجمالي فعلى الصعيد المحلي يعد النفط مصدر مهم من مصادر العائدات النقدية والمالية مما يترك اثر كبير على الوضع الاقتصادي ، اما على الصعيد الدولي العالمي ، فالنفط يكتسب اهميته من طبيعته كأحد السلع الاستراتيجية التي يركز عليها اهتمام كافة دول العالم، وتتداخل مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية ، التي أضحت تشكل عائقاً قوياً لمنتجين ومستهلكين النفط معاً، وان أسعار النفط الخام في السوق العالمية تتسم بالعديد من التذبذبات والتقلبات التي ترتفع وتنخفض، والتي تنعكس بدورها على الاقتصاد العالمي ، وان هذه التقلبات تنتج عن عوامل عديدة منها السياسية ،والاقتصادية ،والاجتماعية، وهذا ما يمنح صفة عدم الاستقرار لأسعار النفط الخام في السوق النفطية العالمية، وخاصة في حالة الكوارث والأزمات التي تؤثر بشكل كبير على أسعار النفط العالمية، اذ تعرضت الدول المصدرة للنفط الخام في سنة 2014 لصدمة انخفاض الطلب على النفط الخام، وصدمة انخفاض اسعار النفط، مما انعكس على معظم مؤشرات الاقتصاد الكلي في تلك الدول، ويعتبر العراق من أبرز الدول التي تأثر اقتصادها بتقلبات السوق النفطية.

المبحث الاول: اجراءات البحث

أولاً: مشكلة البحث:

إن أسعار النفط الخام في السوق الدولية تتأثر بعدد من العوامل المختلفة، وخلال فترات زمنية متباينة، وأبرز هذه العوامل هو الأزمات والكوارث العالمية، مما ينعكس على المتغيرات

الاقتصادية وخصوصا في الدول ذات الاقتصاد الريعي كالعراق، وبالتالي فأن هذا البحث تسعى الى الاجابة على التساؤل التالي:
إلى أي مدى تؤثر الازمات والكوارث العالمية على السوق النفطية وانعكاسه على اقتصاد العراق؟

ثانياً: أهمية البحث:

تلعب أسعار النفط دورا مهماً وكبيرا في الحياة الاقتصادية لكافة دول العالم، وهذا ما يتطلب فهم طبيعة العوامل كالكوارث والأزمات التي تؤثر على تقلبات أسعار النفط الخام في السوق النفطية العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم بما فيها دولة العراق، ومن هنا تأتي أهمية البحث في الكشف عن أثر الازمات والكوارث على السوق النفطية وانعكاس ذلك على اقتصاد العراق وذلك خلال المدة (1990-2020)

ثالثاً: هدف البحث:

تتأثر أسعار النفط بالأزمة او الكارثة تأثراً قوياً يستمر حتى انتهاء الكارثة، ومن هنا يأتي هدف البحث لبيان انعكاسات الكوارث والازمات العالمية على السوق النفطية.

رابعاً: فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان أسعار النفط الخام في السوق العالمية تتأثر بالكوارث والأزمات العالمية وهو ما ينعكس على اقتصاديات الدول الريعية كالعراق.

خامساً: منهج البحث:

اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك لملائمته لمتطلبات البحث، وذلك من خلال عرض الجوانب النظرية لإيضاح أثر الكوارث والأزمات العالمية على السوق النفطية وكذلك من خلال عرض البيانات والمؤشرات الرقمية لتوضيح أوضاع السوق النفطية العراقية (1990-2020)

سادساً: أساليب جمع بيانات البحث

أ- الجانب النظري:
عدد من المصادر العربية والأجنبية التي تناولت متغيرات البحث، وما توفر من المعلومات على شبكة الانترنت وما احتوته البحوث والمقالات والرسائل والأطاريح باللغتين العربية والاجنبية.

ب- الجانب العملي:
تم الاعتماد على البيانات والمؤشرات والسجلات والتقارير الدولية الرسمية.

سابعاً: حدود البحث:

الحدود المكانية: جمهورية العراق
الحدود الزمنية: تمثلت بالمدة (1990-2020)

ثامناً: متغيرات البحث:

المتغير المستقل: الكوارث والأزمات العالمية
المتغير التابع: سعر النفط.

تاسعاً: الدراسات السابقة:

دراسة الهيتي، أحمد حسين علي: أثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي وأداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي , 2011

إن هدف البحث الى بناء مسارات نظرية بين الاسواق النفطية والاسواق المالية وانعكاس تقلبات الاسواق النفطية في مؤشرات اداء اسواقها المالية، وبناء على فرضية البحث التي يذكر ان تقلبات الاسواق النفطية لها تأثير على المتغيرات الكلية في دول الخليج العربي ومن ثم انتقل اثر هذه المتغيرات الكلية الى اداء الأسواق المالية تقترح الدراسة ما يلي: تنويع مصادر الدخل في دول الخليج بشكل عام، لتجنب الآثار الناتجة عن تقلبات أسواق النفط، وإمكانية انخفاض الاحتياطي والإنتاج وفقا لمستويات سقف النضوب.

دراسة البصام، سمهم حسين : مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية مع إشارة إلى العراق,2013.

توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها أن التقلبات في أسعار النفط خلال الفترة (1912-2012) أربكت الكثير من الموازنات العامة في العراق وأنتجت تداعيات خطيرة شكلت تحديات حقيقية لتحقيق فائض أو عجز في الموازنة العامة. وتوصل البحث إلى مجموعة من المقترحات أهمها ضرورة تفعيل مصادر الدخل من الموارد غير النفطية في تمويل الموازنة العامة. من العراق وخاصة الضرائب بالإضافة إلى تطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية.

دراسة قعيد، لطيفة: أوضاع سوق النفط العالمية في ظل (جائحة كوفيد-19) المستجد.2020

هدفت الدراسة إلى معرفة أوضاع سوق النفط العالمية في ظل انتشار (جائحة كوفيد- 19) بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن هذا الوباء ساهم في تقليل الطلب على النفط الخام وبالتالي إلى تدهور أسعار النفط وكانت الدول المصدرة للنفط هي الأكثر تضررًا، خاصة الدول التي تعتمد اقتصاداتها على النفط.

المبحث الثاني: الإطار النظري

أولاً: مفهوم السوق النفطية وأنواعها

1-مفهوم السوق النفطية:

تُعرف السوق النفطية بأنها السوق التي يتم التعامل عبرها بأهم مصادر الطاقة وهو مصدر النفط، ويتحرك هذا السوق عبر قانون العرض والطلب على سلعة النفط ، اضافة الى عدد من العوامل منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو غير اقتصادي، وان السوق النفطية يتجسد فيها سلوك المنتجين والمستهلكين لسلعة النفط الذين يقومون بممارسة أنشطة البيع والشراء في السوق على أساس أفضل شروط ممكنة من وجهة نظر كل طرف، ويعتبر أحد اشكال السوق الاحتكارية والتي تحتوي على عدد قليل من المنتجين الذين يقومون بانتاج سلعةً متجانسة (النفط) ولهم القدرة على التحكم بالسعر (الصالحي،18:2011)

2-أنواع السوق النفطية:

إن أنواع السوق النفطية تختلف وفق آلية العرض والطلب والسعر للنفط وعلى العلاقات المتبادلة بين الأطراف التي تتعامل داخل السوق، وهناك أربع أنواع للسوق النفطية الدولية وهي كالتالي: (النعيمي،2007: 118-120)

أ- السوق النفطية التقليدية:

إن السوق النفطية التقليدية من أقدم أنواع السوق النفطية اذ يتركز نشاطها في أسواق أوروبا الغربية و أمريكا الشمالية بشكل خاص وبقية مناطق العالم الأخرى بشكل عام ، وتسيطر الشركات النفطية الكبرى على هذه السوق بحكم تكاملها وتنوع مجالات عملها ونشاطاتها وفعالياتها النفطية، وتمثل الشركات طرفي السوق البائع والمستهلك، و تكون في العادة ذات

ارتباطات مالية بهذا النوع أو نوع أخر مع شبكة المصافي التي قد تكون عائداتها بشكل جزئي او كلي للشركة.

ب- السوق النفطية الرسمية:

السوق النفطية الرسمية هي أحد أوسع الأسواق وأكبرها من حيث كميات تداولها أو عدد الاطراف والدول المتعاملة بالنفط ، وهي السوق التي يجري داخلها المتاجرة او التبادل بسلعة النفط من خلال العقود التي يتم تنظيمها عبر اتفاقيات ذات مُدد مختلفة، اذ يتم بموجب العقد تحديد الكميات المتعاقد عليها بالأسعار الرسمية ويتوجب على طرفي العقد الالتزام بها، وتتضمن عادة خصومات تكثر أو تقل بالتماشي مع العلاقات الاقتصادية والسياسية والتجارية للأطراف المتعاقدة مع بعضها البعض، ومن أبرز المتعاملين بهذه السوق النفطية وأشهرهم الدول الأعضاء في منظمة (الأوبك) كأطراف مصدرة، أما الأطراف المستوردة فتضم كافة دول العالم التي تقوم باستيراد نفط الأوبك كأمريكا وأغلب دول أوربا واستراليا واليابان وغيرها(البوعلي 2010).

ج- السوق الفورية:

إن السوق الفورية ليس لها مكان مادي معين تتواجد به براميل النفط في انتظار المشتري، وإنما هي مجمل الصفقات التي لا يتجاوز أجلها 15 يوم، وتتواجد في منطقة يتمركز فيها نشاط كبير للغاية في تجارة النفط، وتمثل سوق تراضي بين المتعاملين اذ لا يوجد أي بنك يسجل عمليات البيع والشراء لأطرافها، وإن لم يكن من الضروري الالتقاء لإبرام عقود البيع فإن اقتراب البائع من المشتري سوف يسهل العملية وهذا ما يفسر تمركز هذه الأسواق في مناطق معينة ، وقد عرفت التجارة النفطية هذا النوع من الأسواق منذ ظهورها بوصفها عملية لتسويق النفط ولتحقيق التوازن بين العرض والطلب، ويتم تحديد الأسعار في هذه السوق نسبة إلى النفط الخام المرجعي (البرنت).

أما التوازن العام للسوق النفطية الفورية فيكون وفق آلية العرض والطلب في السوق ، إلا إنه يمكن أن يختلف السعر بين السوقين بسبب تكلفة النقل بين السوق والآخر، وفي هذه الحالة فانه يتم الاستفادة من فروقات السعر باعادة بيع النفط في السوق المرتفع السعر فيها.

د. السوق المستقبلية

السوق المستقبلية هي أسواق متعددة حول العالم، مثل بورصة نيويورك التجارية و مجلس شيكاغو التجاري للبورصات الدولية للنفط وقد عرفت هذه السوق قديماً ولكن في مجال السلع التي تتأثر بعوامل غير متوقعة كالمنتجات الزراعية وغيرها من المنتجات ، وتوفر تلك الأسواق للمشتري الأمان من مخاطر تغير السعر في المستقبل القريب ، و هذ الأسواق ظاهرة حيثية بالنسبة للنفط فلا تنتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب والتقلبات وعدم الاستقرار(رجب، 2007).

ثانيا: مفهوم وأنواع الأزمات والكوارث التي تؤثر بالنفط

1-مفهوم الأزمات والكوارث:

مفهوم الأزمة هو أحد المفاهيم الشائعة الاستخدام في جميع المجالات حتى في حياتنا اليومية، وهذا ما أدى إلى صعوبة وضع تعريف شامل للأزمة، وهذا ما عبر عنه تشارلز ماكليلاند بالقول إنه من الصعب والمستحيل وضع تعريف شامل لمعنى الأزمة بسبب الكم الهائل من الدراسات المنشورة على مدار السنوات الماضية. التي حاولت معالجة هذا المعنى من زوايا مختلفة، وتحدث دون سابق إنذار أو بتحذير مسبق ، وتحكم ضعيف وغير فعال ، وتهدد بالموت والإصابة والأضرار التي تلحق بالممتلكات"، وعرفت الأمانة العامة للأمم المتحدة الكوارث بأنها "تعطيل عمل مجتمع أو تجمعات ينطوي على خسائر كبيرة وآثار سلبية على الأرواح والجسدية ، الجوانب الاقتصادية والبيئية التي تتجاوز قدرة المجتمع المتضرر أو التكتل الحضري على التعامل معها." باستخدام موارده الخاصة. (عمر،2020: 93-94).

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2): 1060-1073
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.52

2-مفهوم الأزمات النفطية:

تمثل الأزمات النفطية الخلل المفاجئ والطارئ في توازن سوق النفط العالمية والتي تفضي إلى ازدياد أو انخفاض كبير وحاد في الأسعار العالمية للنفط ويستمر لمدة محددة من الزمن بسبب عوامل مؤثرة في كل من العرض أو الطلب أو الأثنين معاً ضمن السوق العالمي للنفط مثل عدم مقدرة المعروض النفطي على سد احتياج السوق العالمية خلال حصول النزاعات والأزمات الدولية المؤثرة في إمدادات النفط إلى جانب عدم محاولة الدول المستهلكة للنفط إيجاد مصادر بديلة للنفط والتي استطاعت في الآونة الأخيرة تحقيق طفرات في مجال النفط الصخري الذي كان له دور مهم بتدني أسعار النفط التي شهدتها الأسواق العالمية في أواسط سنة 2014(صالح وفرحان ،59:2018)، ومن أمثلة الأزمات والكوارث المرتبطة بسوق النفط: الأزمات السياسية، الحروب ، الكوارث الطبيعية، العقوبات الاقتصادية، التحولات الاقتصادية، التغيرات في السياسات البيئية، التقنيات الجديدة، التغيرات السياسية من أوبك، التغيرات في الطب العالمي، أسعار النفط، الاحداث الجيوسياسية، استراتيجيات الشركات الكبرى، التوجهات نحو الطاقة البديلة، تغيرات المناخ، مخزونات النفط.

غير أن (جائحة كوفيد- 19) سببت صدمة واسعة وأدت إلى انخفاض كبير في أسعار النفط العالمية سنة 2020وتعرف الصدمات النفطية بأنها تحول سريع في أسعار النفط في ضوء الفرضية الضمنية بل أثر الصدمات النفطية يكون متماثل على الأنشطة الاقتصادية. (قعيد،2020)

3-أنواع الأزمات النفطية:

بالإمكان تحديد أنواع الأزمات النفطية كالتالي:

1- الأزمات النفطية الإيجابية:

تجسّد الأزمات النفطية الإيجابية حدوث ازدياد مفاجئ في الأسعار العالمية للنفط ويتباين التأثير الإجمالي لتلك الأزمة وفق نسبة مساهمة صادرات النفط في دخل الدولة القومي وللأزمات النفطية الإيجابية دور فعال في دخول الاقتصاد في حقبة الانتعاش والتوسع في دورة الاقتصاد الكلية عن طريق تأثيرها الإيجابي على إنفاق الدولة الحكومي فيرتفع الإنفاق العام للدولة وتحديداً في حال كانت الدولة ترتكز على قطاع تصديري واحد كمصدر رئيسي لتمويل الإنفاق العام لها بمعنى دول الربعية وهذا بطبيعة الحال يكون له انعكاس على الطلب الكلي ويفضي إلى ناتج مرتفع وهذا يؤدي إلى ارتفاع مدخول الأفراد ضمن الدولة ويزداد معدل الاستعمال لعناصر الإنتاج بشرط عدم وصول الاقتصاد إلى معدل التشغيل التام وأن التأثيرات النهائية للأزمات النفطية الإيجابية لا تكون توسعية وقد شهدت هذه الأزمات عدة دول نامية مصدرة للنفط في سبعينيات القرن الماضي عندما ازدادت أسعار النفط بشكل كبير وكان لهذا انعكاس إيجابي على ميزان مدفوعات تلك الدول وارتفاع عائداتها النفطية غير أن برامج التنمية لهذه الدول وطاقات الإنتاج فيها لم تكن مهيأة للاتساع في حجم الاستثمار وبات يوجد فجوة بين أصول المال والاستثمارات الفعلية ضمن الدول النامية (عايدة ،2021).

2- الأزمات النفطية السلبية:

الأزمات النفطية السلبية هي حدوث تدني مفاجئ في الأسعار العالمية للنفط وأن هذا التدني في سعر السوق العالمي للنفط الذي يتم تصديره وما لهذا من أثر على حجم الإيرادات الناتجة عن صادرات النفط أي العائدات النفطية التي لاحقاً سيكون لها تأثير على الإنفاق العام للدولة فيتدنى الإنفاق العام في الاقتصاد مترافقاً بنقص فرص الاستثمار وتدني الطلب الكلي ضمن الاقتصاد ويتدنى الإنتاج لتقل معه مستويات الاستخدام(صالح وفرحان،2018،60-59)

ثالثاً: تأثير الازمات والكوارث على أسعار النفط عالمياً وانعكاساتها الاقتصادية

تتأثر أسعار النفط بشكل كبير بالأزمات والكوارث العالمية، فقد شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعًا في الأزمات الكبرى، مما تسبب في تأثيرات كبيرة على سوق النفط الخام والاقتصاد العالمي، كان أداء

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2): 1060-1073
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.52

الاقتصاد العالمي في انحدار منذ الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة في مارس 2018، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي العالمي 3.3 و2.6٪ في عامي 2018 و2019 على التوالي، وأدى تفشي فيروس كورونا إلى تفاقم الوضع؛ ففي 20 أبريل 2020، انخفض سعر العقود الآجلة للنفط الخام غرب تكساس الوسيط (WTI) إلى معدل ضار لأول مرة في التاريخ، و في 21 أبريل 2020، انخفض أدنى معدل يومي لأسعار العقود الآجلة للنفط الخام غرب تكساس الوسيط إلى 6.470 دولارًا أمريكيًا للبرميل، بينما في 22 أبريل 2020، انخفض أدنى معدل يومي لأسعار العقود الآجلة للنفط الخام برنت إلى 15.980 دولارًا أمريكيًا للبرميل، وهو ما يمثل أدنى معدل تاريخي منذ مطلع القرن، في حين انتعشت أسعار النفط الخام في نهاية المطاف بسبب تخفيف حدة الوضع الوبائي وتأثيرات المخزون، وحدثت أزمة أخرى في فبراير 2022 عندما أعلن بوتن عن عملية عسكرية خاصة ضد أوكرانيا، مما أدى إلى ارتفاع سريع في أسعار النفط الخام. وبسبب العقوبات اللاحقة التي فرضتها الولايات المتحدة والدول الغربية، تقلبت أسعار النفط عند مستويات عالية، ومع ذلك مع إطلاق الولايات المتحدة لاحتياطياتها النفطية الاستراتيجية ورفع بنك الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة، تعزز الدولار الأمريكي، وانخفضت أسعار النفط الخام ببطء إلى حوالي 80 دولارًا للبرميل. في مارس 2023، أدت الزيادات الكبيرة والسريعة في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة وأوروبا إلى زيادة مخاطر النظام المالي العالمي، وأدى إفلاس مصارف وادي السيليكون إلى تكثيف مخاوف السوق، وانخفضت أسعار النفط الخام بنحو 15٪ إلى 67 دولارًا للبرميل، وفي أبريل 2023، على الرغم من قيام العديد من الدول الأعضاء في منظمة أوبك (منظمة الدول المصدرة للنفط) مثل المملكة العربية السعودية والعراق بخفض الإنتاج بشكل مشترك، ارتفع سعر النفط إلى 87 دولارًا للبرميل لكنه انخفض إلى 70 دولارًا للبرميل. في أغسطس 2023، أثر إعصار إيداليا، وهو إعصار من الفئة الرابعة، على إنتاج النفط الخام وصادراته في خليج المكسيك، مما تسبب في ارتفاع أسعار النفط الخام بشكل كبير. في 27 سبتمبر 2023، وصلت أسعار العقود الآجلة لخام برنت إلى 96.55 دولارًا للبرميل، بينما وصلت أسعار العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط إلى 93.68 دولارًا للبرميل، في أكتوبر 2023، أدى اندلاع الحرب الإسرائيلية على فلسطين وأزمة البحر الأحمر إلى ارتفاع أسعار النفط قليلاً في الأمد القريب، لكنه فشل في تغيير الضغط الناتج عن أساسيات العرض والطلب، و تقلبت أسعار النفط الخام العالمية وانخفضت إلى 70 دولارًا للبرميل، وفي عام 2024، خفضت أوبك + الإنتاج، وأدى الصراع بين إيران وإسرائيل إلى ارتفاع أسعار النفط الخام إلى 85 دولارًا للبرميل (ثامر،2021).

المبحث الثالث: الإطار التحليلي

أولاً: تحليل أثر الأزمات المالية على الكميات التي يتم إنتاجها من النفط الخام عالمياً:

يمكن اعتبار الأزمات المالية هي الوضع الذي تتحرك فيه المتحولات المالية جميعاً مثل أسعار صرف العملات بجهة واحدة ارتفاعاً أو هبوطاً أو أسعار الأسهم وفي الغالب تكون باتجاه مخالف للتوقعات السابقة فهي قد تستمر لمدة زمنية طويلة فقد شهد العالم منذ ستينيات القرن التاسع عشر العديد من الأزمات المالية في انكلترا لكونها كانت في ذلك الوقت ه مركز المال الأساسي في العالم وبعدها حصلت أزمات مالية كبيرة في أوربا في بداية القرن العشرين كان نتيجتها الحرب العالمية الأولى بعدها حدث انهيار مالي حاد نتج عنه كساد هائل في الأعوام (1929حتى1933) وبقي تأثيره ممتداً لعشرة سنوات بعد ذلك.

,وفي عام 1973حظرت منظمة اوبك تصدير النفط للدول الغربية ، والذي أدى الى نقص حاد في الامدادات، وارتفاع اسعار النفط، اذ ارتفع سعر البرميل في غضون أشهر من 3 دولار الى 12 دولار، هذه الأزمة غيرت وجه سوق النفط العالمي، وأسفرت عن تحول في القوة الاقتصادية نحو

الدول المنتجة، وفي عام 1979 أدى التحول السياسي في ايران الى .زعزعة استقرار الانتاج النفطي، اذ انخفض انتاج النفط وارتفعت اسعاره بشكل كبير من 14 دولار للبرميل الى 39 دولار في أقل من عام، هذه الزيادة كانت مدفوعة بمخاوف عدم الاستقرار في أغلب منطقة الأوبك .وفي أزمة سنة 2008هي الثورة الفعلية في ازدياد أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية فقد بلغ سعر النفط الخام في 1 تموز سنة2008 بحدود 147دولار للبرميل الواحد وهذا ما أدى لحدوث أكبر أزمة نفطية إيجابية شهدها سوق النفط بينما الأزمة النفطية سنة 2015فقد شرعت الأسعار بالانخفاض بشكل تدريجي وهذا لعدة أسباب منها ارتفاع المعروض النفطي فبات يوجد خلل واسع بين العرض والطلب النفطي إلى جانب ازدياد المخزون الاستراتيجي الأمريكي للنفط الخام أما فيما يخص كارثة 2020فهي كانت نتيجة (جائحة كوفيد-19) الذي سبب شلل في الاقتصاد حول العالم(عبداللطيف، 2023).

وفي جميع هذه الانهيارات كانت الأسباب تتباين في ظاهرها غير أنها كانت تتشارك في ظاهرة رئيسية وهي بروز دين هائل اكبر من طاقة السوق أو الاقتصاد، ولكنها تتماثل في النتائج التي تلحق ذلك وهو الركود الاقتصادي الذي ينتج عنه انخفاض في الانتاج وبعدها بطالة كبيرة وتم اعتبار البطالة من أكثر المشاكل خطورة .

إن الأزمات المالية أثناء مدة البحث بدأت بقطاع المال غير أنه كان لها تأثير على الاقتصاد ككل ومن أبرز الأزمات تأثير عليها هي اسعار النفط الخام (القريشي،2020: 67-69).

ثانياً: تحليل أثر الأزمات المالية على الأسعار العالمية للنفط الخام:

إن تكرار حدوث أزمات المال الاقتصادية في معظم الدول العالمية تجسد ظاهرة تثير اهتمام كل من السياسيين والاقتصاديين وأسباب ذلك تعود لتأثير تلك الأزمات التي تقوض الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول المعنية سواء كانت دول نامية أو متقدمة نتيجة الانفتاح المالي والاقتصادي في العالم الذي تشهده الدول وانخراطها في العلاقة التجارية الدولية في جميع المجالات وبالإمكان تحليل تأثير الأزمات المالية على أسعار النفط الخام العالمية بالنقاط الآتية:

1- الأزمة المالية الآسيوية:

لقد كانت الأزمة المالية في آسيا هي سلسلة من عمليات انخفاض قيمة العملة إلى جانب أحداث أخرى كانت بدايتها سنة 1997فقد انهارت أسواق العملة في تايلاند وتم فقد نسبة كبيرة من العملات بحدود 38٪ من قيمتها وكان لهذا انعكاس على معدل الاقتصاد العالمي في ناحيتين:

الناحية الأولى: تتجسد في تدني مؤشرات البورصات العالمية وتدني أسعار الأسهم وتحديداً للشركات المتعددة الجنسيات في العالم ونتج عن ذلك تدني في الأسعار وحصول البطالة.

الناحية الثانية: فقد تجسدت في أن هذا التدني في قيمة عملات الدول المعنية بالأزمة الآسيوية فقد أدت إلى ارتفاع في عرض المنتجات الآسيوية في أسواق العالم بسبب أسعارها المنخفضة.

لقد سبب تدني قيمة العملات إلى حدوث خلل في أسواق المال العالمية وهذا الأمر أفضى إلى التأثير بشكل سلبي في تدفق المال إلى الأسواق الناشئة واعترى المستثمرين حالة من القلق فيما يخص الأسواق الناشئة إلى جانب أن الدول النامية قد خفضت من عمليات إصدار السندات ضمن الاقتصاد نظراً لازدياد كلفة الاقتراض لهذه الدول بسبب ازدياد مستويات العوائد على هذه السندات فقد أسهمت الدول الآسيوية بمقدار كبير من الطلب العالمي بسبب وجود عجز ضخم في ميزان المدفوعات في جانب الحساب الجاري التي تساهم في تمويله عن طريق تدفقات رأس المال قصيرة الأمد وكواحدة من نتائج الأزمة كانت تلك الدول مضطرة إلى تخفيض ذلك العجز وبالتالي تخفيض مساهمتها في الطلب العالمي وقد اتضح أثر ذلك في كل من أسواق أمريكا وأوروبا وفيما يخص بعض الدول الأوربية فقد كانت الصادرات إلى دول آسيا الشرقية العنصر الأكثر حركية في مجمل الطلب إضافة إلى أن الأزمة قد سببت تراجع في مستويات النمو في كل من روسيا وأمريكا اللاتينية (القريشي،70:2020).

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2): 1060-1073
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.52

2- الأزمة المالية 2008:

إن الاقتصاد العالمي في سنة 2008 مر بأزمة مالية كانت بسبب إشكالية الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية التي تسببت فيها القروض العقارية السيئة وبدأت بالازدياد في شكل انهيارات متتابعة لبعض المؤسسات الكبرى من شركات تأمين ومصارف وشركات تمويل عقاري وكذلك صناديق استثمار، هذا وإن تداعياتها قد شملت البورصات العالمية وأسواق المال وكان أثرها ممتداً إلى كافة دول العالم (الشمري ،2010:71). فإن الأشهر الثمانية من سنة 2008قد شهدت الاستمرار في صعود كبير في أسعار النفط فقد بلغ سعره في شهر تموز 2008بحدود 147دولار للبرميل الواحد وهذا ما أدى إلى حدوث أكبر أزمة نفطية إيجابية شهدتها الأسواق العالمية للنفط وقد استقرت أسعار النفط في سنة 2008بمعدل يتراوح بين 60 إلى 75دولار للبرميل الواحد وبعدها يستمر ارتفاع الأسعار لتبلغ 95 إلى 110دولار للبرميل الواحد (الشمري وآخرون ،:2862012)
أما سنة 2010فقد كانت الأسعار العالمية للنفط مستقرة بشكل نسبي على الرغم من التقلبات التي حصلت في سنة 2009 إذا ما تمت مقارنتها مع حالة عدم الاستقرار التي اتصفت بها حركة الأسعار أثناء سنتي 2008و2009ووصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك77.4 دولار للبرميل وكذلك فإن المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك قد سجل معدل 105.5للبرميل الواحد أثناء سنة2011.

3- الأزمة النفطية 2015:

لقد بدأت أسعار النفط الخام بالانخفاض بشكل تدريجي منذ أواسط سنة 2014غير أن حدة الأزمة لم تبرز سوى في أواسط سنة 2015 فإن أسعار النفط الخام قد انخفضت بمعدل أكثر من 50%عما كانت عليه سنة 2011فقد بلغت 53دولار سنة 2015 وذلك يعود إلى عدة أسباب أهمها المستويات البطيئة للنمو الاقتصادي في كل من آسيا والصين إلى جانب الركود الاقتصادي في منطقة اليورو وكذلك ومنذ سنة 2014فقد بدأ ازدياد عرض النفط العالمي فبات يوجد خلل كبير بين العرض والطلب العالمي للنفط الخام وهذا نتج عنه تدني واسع في أسعار النفط الخام ولا تعكس هذه الأزمة تقلبات أساسية في الأسواق العالمية للنفط بمقدار ما تعكسه متغيرات أساسية منها ما يرتبط بعمليات المضاربة التي شهدتها كل من بورصات والأسواق العالمية للنفط فقد شهدت تدني كبير في العقود المستقبلية إلى جانب ارتفاع العرض النفطي العالمي فقد باتت هذه الأزمة تدعى بأزمة زيادة العرض النفطي العالمي(حسيبة،2016:18)، والجدول (1) يبين الأسعار العالمية للنفط الخام خلال المدة (1990-2020):

جدول (1):الأسعار العالمية للنفط الخام

السنوات	أسعار النفط الخام (بالدولار الأمريكي)	السنوات	أسعار النفط الخام (بالدولار الأمريكي)
1990	22.5	2006	61
1991	20.8	2007	69.1
1992	21.5	2008	97.2
1993	21.6	2009	71.6
1994	22.2	2010	77.4
1995	21.2	2011	105.4
1996	23.3	2012	103.8
1997	22.3	2013	59.5
1998	23.3	2014	55.5
1999	21.5	2015	35.3
2000	27.6	2016	32.5
2001	28.5	2017	55.8
2002	21.3	2018	63.8
2003	32.2	2019	65.6
2004	36.1	2020	48.4
2005	50.6		

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك)تقرير الأمين العام السنوي 2020.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه في فترة التسعينات ان أسعار النفط الخام متذبذبة في صعود وانخفاض بسبب عدم استقرار الوضع في العراق واحداث الخصار الاقتصادي التي صاحبت تلك الفترة، ثم بدأت الأسعار في الارتفاع التدريجي حتى عام 2008 وصلت الى .972 دولار حتى حدوث ازمة العقار العالمية ثم بدأت بالانخفاض، وما بين عامي 2011-2012 شهدت ارتفاع في أسعار النفط الخام، وبعد حدوث أزمات سياسية وعسكرية وسيطرة داعش الى بعض المحافظات العراقية وحدوث اكتفاء ذاتي لبعض الدول والاعتماد على الطاقة البديلة وحدوث كورونا عام2019 أدى الى انخفاض أسعار النفط الخام الى 48.4 دولار.

4-تطورات الأوضاع النفطية في السوق العالمي للنفط في ظل جائحة كوفيد 19:

من الممكن القول أن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تواجه صدمة كبيرة ومزدوجة نتيجة انتشار (جائحة كوفيد-19) وانهيار أسعار النفط فقد أفضى انهيار المفاوضات بين منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك وحلفائها إلى انخفاض مستمر في أسعار النفط.

ففي الخامس من آذار 2020تخفيض انتاج النفط 1.5مليون برميل يومياً في الربع الثاني من 2020منها مليون برميل من إنتاج أعضاء منظمة أوبك ونصف مليون برميل من الدول غير الأعضاء في المنظمة أهمها روسيا وفي اليوم التالي لم تقبل روسيا الاقتراح مما حذا بالسعودية وهي أكبر مصدري النفط في العالم إلى زيادة إنتاجها إلى 12,3مليون برميل في اليوم وهذه طاقتها القصوى في الإنتاج، كما أن المملكة العربية السعودية قد أعلنت عن خصم غير مسبوق بلغ 20%في الأسواق الرئيسية ونتج عن ذلك تدني فوري في الأسعار بمعدل يفوق 30%وتتابع الانخفاض فقد بلغ سعر خام غرب تكساس الوسيط القياسي إلى معدل متدني وصل إلى .2239دولار للبرميل في جلسة منتصف اليوم في العشرين من آذار 2020بمعنى أقل من نصف السعر الذي كان في أول الشهر حيث أنه يعتبر يوم 20نيسان 2020من الأيام السوداء في تاريخ صناعة النفط فإن أسعار النفط الأمريكية قد انهارت إلى مستويات قياسية المعروف بخام غرب تكساس الوسيط بمعدل 300%أثناء تداولات ذلك اليوم وكان لذلك تأثير هائل على أسواق النفط العالمية (القريشي،2020: 213-216).

ثالثاً: تحليل أثر انخفاض أسعار النفط العالمية على إنتاج وصادرات العراق من النفط الخام للمدة الممتدة بين 1990-2020

منذ خمسينيات القرن الماضي تركز الاقتصاد الريعي ومظاهر الريعية بشكل تدريجي في العراق وتحديداً من جهة استخدام عائدات النفط في جميع الأزمنة وبمستويات متباينة وعندما تغير النظام في سنة 2003 فقد بلغت المظاهر الريعية قد بلغت شوطاً كبيراً بعد انخفاض دور الدولة في إسناد معدل المعيشة لمستخدمي الجهاز الحكومي والمتقاعدين إلى جانب التدهور الكبير والبيّن في الخدمات الصحية وكذلك التعليمية والإعانات الاجتماعية إلى جانب استمرار الحصة التموينية خلال مرحلة الحصار منذ 1990 بدأ الاعتماد المعيشي على الموازنة العامة من جهة النفقات العامة يزداد لمعظم شرائح المجتمع منذ 2003وبسبب ذلك نرى الأهمية الكبيرة للنفط كمصدر رئيسي لتمويل الموازنة العامة لهذا فإن تدني أسعار النفط الخام بسبب الأزمات المالية سوف يفضي إلى تدني الوضع العام للموازنة بوصفها تستند بالدرجة الأولى على الإيرادات التي تأتي من النفط لهذا سنسعى في هذا القسم من الدراسة إلى تحليل تأثير تغير أسعار النفط الخام على إنتاج وصادرات النفط الخام في العراق للمدة الممتدة بين 1990-2020 فمنذ أن اكتشفت سلعة النفط في العراق بات النفط عاملاً رئيسياً ومهماً في تحديد السياسات الاقتصادية واتجاهات القوى العظمى في منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة والعراق بصورة خاصة.

وبشكل دائم كان النفط سلعة معرضة لآثار السياسة سواء كانت محلية أو إقليمية أو دولية نتيجة أهميته في الصناعة وقد وصل إنتاج العراق من النفط الخام سنة 1990 إلى 21126مليون برميل بينما وصلت صادرات العراق منه إلى 1596مليون برميل منه غير أن إنتاج العراق من النفط الخام

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (1), Part (2): 1060-1073
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.2.52

قد تدنى أثناء المدة بين 1991-1996 عقب قرارات الحظر التي صدرت عن الأمم المتحدة ما عدا تجهيز الأردن بالشاحنات الحوضية كما هو مبين في الجدول (2).

وفي أوائل 1997 بدأ العمل ببرنامج النفط مقابل الغذاء وازداد إنتاج العراق إلى 13839مليون برميل أي بمعدل تغير وصل إلى 86.9 %في الوقت الذي ازدادت فيه صادرات العراق النفطية إلى 746.6مليون برميل بمعدل تغير وصل إلى 47.4 %لسنة 1997، بينما في سنة 1998 وبرغم تداعيات الأزمة الآسيوية على أسعار النفط العالمية غير أن الإنتاج استمر في وضع الارتفاع فقد ازداد الإنتاج حتى وصل إلى 21811 مليون برميل بمعدل تغير وصل إلى 5.57% ، في الوقت الذي وصلت فيه الصادرات العراقية إلى معدل 1417 مليون برميل بمعدل تغير وصل إلى 8.89 % ، لسنة 1998 ، ورغم الارتفاع في مستويات الإنتاج والتصدير غير أن التأثيرات السلبية للأزمة الآسيوية كان لها انعكاسات على الإيرادات التي تأتي من النفط وهذا الأمر قد أثر بشكل سلبي على الإيرادات العامة للموازنة العامة في سنة 1999، و بعد أن تغير النظام السابق في سنة 2003 و ما لحق به من عمليات سرقة و سلب لممتلكات القطاع العام كان لها تأثيرها في مستويات إنتاج النفط في العراق فقد تدنى الإنتاج إلى 1536 مليون برميل بمعدل تغير سلبي وصل إلى (_35.2) ، إلى جانب توقف عمليات تصدير النفط الخام غير أنها عاودت أنشطتها بسرعة أثناء النصف الثاني من سنة 2003 ، بينما في سنة 2009 وفي ضوء تداعيات أزمة المال العالمية، و تدني أسعار النفط بشكل كبير ازداد مقدار إنتاج العراق من النفط الخام وأدى هذا إلى تحسن الطاقة الإنتاجية بشكل تدريجي وبعد سنة 2010ازداد الإنتاج حتى وصل 4635 مليون برميل سنة 2015بينما في عام 2019فقد رجع إنتاج النفط في العراق إلى مستوياته التي تم تسجيلها قبل أن تندلع الحرب ضد داعش لتصل إلى 4400مليون برميل في اليوم.

ولا بد من التنويه بدور جولات التراخيص في زيادة الإنتاج النفطي، وتعرف دورة التراخيص بأنها مجموعة من الإجراءات والفعاليات التي تبدأ بقرار وزارة النفط باختيار عدد من الكتل الاستكشافية وحقول النفط والغاز وتنتهي بالتوقيع النهائي على عقود الخدمات، وتنفيذ العقود الخدمية مسؤولية الشركات الوطنية الاستخراجية وهي شركة نفط الشمال وشركة نفط البصرة وشركة نفط ميسان وشركة النفط المركزية وشركة زيت ذي قار، وتم توقيع (18) عقد خدمة، (4) في دورة التراخيص الأولى، و(7) في الثانية، و(3) في الثالثة، و(4) في الرابعة. اضافة الى عقد حقل الاحدب النفطي وحقل شرق بغداد / الجزء الجنوبي فقد تم تحقيق زيادة صافية في انتاج النفط الخام من الحقول بموجب عقود خدمية بلغت (2,858) مليون برميل يوميا. ويبلغ إجمالي الإنتاج من هذه الحقول فقط (3,717) مليون برميل يوميا، وبلغ إجمالي العوائد المالية للإنتاج من حقول دورات التراخيص للفترة من عام 2010 وحتى نهاية عام 2018 مبلغ (571.4) مليار دولار. (البصري،2020)، والجدول (2) يبين إنتاج وصادرات العراق من النفط الخام للمدة الممتدة بين 1990-2020.

جدول (2): انتاج وصادرات العراق للنفط الخام (مليون برميل)

السنوات	انتاج العراق من النفط الخام	صادرات العراق من النفط الخام	السنوات	انتاج العراق من النفط الخام	صادرات العراق من النفط الخام
1990	21126	1596	**2006**	1955	1377
1991	2825	39	**2007**	2036	1625
1992	5262	60	**2008**	2224	1755
1993	6595	259.	**2009**	2336	1905
1994	7487	60	**2010**	2358	2345
1995	7369	5.63	**2011**	2786	2366
1996	7404	1.88	**2012**	3423	2375
1997	13839	6746.	**2013**	3705	2900
1998	21811	1417	**2014**	4485	3500

3750	4635	**2015**	213	27198	**1999**
5000	6435	**2016**	1039	2101	**2000**
6000	9485	**2017**	171	2586	**2001**
3600	4200	**2018**	1894	2227	**2002**
3800	4400	**2019**	6388.	1536	**2003**
3152	3600	**2020**	1369	1995	**2004**
			1287	1873	**2005**

المصدر: منظمة أوبك، النشرة الإحصائية السنوية (1990-2020).

الخاتمة:

بعد الانتهاء من البحث فيما يلي عرض لأبرز الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات

1- تتأثر أسعار النفط الخام في السوق العالمية بالكوارث والأزمات العالمية وهو ما ينعكس على اقتصاديات الدول الريعية ، وقد تأثرت مؤشرات الاقتصاد العراقي بمختلف هذه الازمات والكوارث.

2-ان المعرفة العلمية بمجال العرض النفطي في سوق النفط العالمية من ناحية خاصة وفي سوق الطاقة من ناحية عامة تعد من المتطلبات الأساسية التي يجب الاهتمام بها من قبل المهتمين بالسياسات النفطية العالمية وخاصة أنهم يحاولون المحافظة على استقرار سعر النفط.

3-ان السوق النفطية تأثرت بشكل كبير في الدول العالم نتيجة مختلف الأزمات والكوارث، كالأزمة المالية الآسيوية، والازمة المالية 2008، والأزمة النفطية 2015، وأزمة (جائحة كوفيد-19)2019.

4- ان مختلف القطاعات الاقتصادية في دول العالم تدهورت نتيجة أزمة فيروس كوفيد 19 ،ومن القطاعات التي تأثرت بشكل سلبي وكبير هو القطاع المالي الذي يتصف بالتقلبات الكثيرة حيث انخفضت مؤشرات الأسواق المالية العالمية بشكل كبير مع صدمة الإغلاق الكبير للأسواق التجارية في العالم وتأثر أعمال الشركات الكبرى المدرجة في الأسواق المالية العالمية.

5- تأثرت السوق النفطية للعراق بمختلف الأزمات والكوارث العالمية وذلك بانخفاض كميات الانتاج وكذلك الصادرات النفطية، مما أثر على مؤشرات الاقتصاد العراقي بشكل كامل كونه اقتصاد ريعي.

6-ان دولة العراق لا تختلف عن بقية دول العالم من حيث تأثر اقتصادها بانخفاض النمو في ثاني أكبر اقتصاد بالعالم وهي الصين وذلك سواء بطريقة مباشرة من خلال انخفاض مبيعات النفط الخام او بطريقة غير مباشرة من خلال تأثر الأسواق العالمية ولا سيما أسواق الطاقة وانخفاض أسعار النفط الخام العالمية، حيث ان العراق يمثل رابع أكبر دولة مصدرة للنفط الى دولة الصين.

ثانياً: التوصيات

1-يجب على الدول النفطية وخصوصاً العراق أن تسعى الى تقليل الاعتماد على القطاع النفطي الذي يتصف بالتقلبات المستمرة ، وذلك عن طريق تنويع القاعدة الإنتاجية ورفع نسبة مساهمة القطاعات الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي .

2-تفعيل الإمكانات المحلية للتقليل من الاعتماد على الخارج والعمل على تطوير القطاعات الاقتصادية غير النفطية، وبالذات القطاع الزراعي، لأن الأزمات والكوارث أثبتت عدم امكانية الاعتماد على مصدر وحيد في الاقتصاد.

3- على الدول الريعية التعرف على التوسع في معرفة السوق واحتياجاته من الطلب على النفط الخام وتوفير المعروض النفطي بما يتناسب مع الطلب وسد احتياجات السوق ، إضافة الى توسيع وتنويع فرص التنمية وايجاد البدائل المستدامة لتغطية تدهور الريع النفطي أو أي قطاع مهيمن.
4-ضرورة العمل على الاستفادة من فرص ارتفاع أسعار النفط وذلك من خلال الصناديق الادخارية لدعم الموازنة العامة عند حدوث أزمة نفطية أو غيرها من الأزمات والكوارث العالمية وهذا يقلل من المخاطر المستقبلية.
5-يجب إعطاء أهمية لجولات التراخيص لان تساهم في زيادة مستوى الإنتاج التي تبدأ من قرار وزارة النفط العراقية ونهايتها بالتوقيع على مجموعة من الاستكشافات والحقول النفطية.
6-ان الاعتماد بشكل كبير من قبل الدول الريعية على مصدر واحد لتمويل النفقات قد يسبب أزمات كبيرة في تمويل هذه النفقات لتمويلها لذلك يجب تفعيل دور القطاعات الإنتاجية الأخرى لتقوم بدورها الى جانب القطاع النفطي لتمويل النفقات.

المراجع:

1 القريشي، حاتم (2020)، اقتصاديات النفط ،الطبعة الأولى ، مكتب بغداد للطباعة والنشر، العراق.
2 الصالحي، عصام هادي محمد (2011) تحليل العوامل المسببة في تذبذب أسعار النفط الخام وانعكاساتها على بعض المتغيرات الهيكلية لدول مختارة، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية،
3 النعيمي، أسماء منسي ياسين ، (2007)منظمة الأقطار المصدرة للنفط(opec)في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية مع الإشارة إلى العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة بغداد.
4 البوعلي،يحيى حمود ،(2010)سوق النفط العالمية وانعكاساتها على السياسة النفطية العراقية ،أطروحة دكتوراه،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة البصرة
5 ثامر،حسين ماجد،(2021)،واقع أسواق النفط العالمية وإمكانية استدامة الدين العام مع إشارة خاصة للعراق،اطروخة دكتوراه،كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة القادسية
6 الزايدي ، حسيبة ،2016 ،أزمة أسعار النفط وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر ، مجلة الباحث الاقتصادي ، العدد5٠ ، الجزائر .
7 الشمري ، عبدالصمد سعدون وآخرون،2012، اتجاهات الإيرادات النفطية العراقية بعد 2003 في ظل تذبذب أسعار النفط العالمية ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 18 ،عدد68 .
8 الشمري ، فهد مغيمش حزيران،2010 الأزمة المالية العالمية2008 وتحليل تداعياتها على الاقتصاد العالمي ، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ، كلية الاقتصاد.
9 صالح ، اسراء سعيد وفرحان، اسراء عبدالله 2018،قياس وتحليل تأثير الصدمات النفطية على السياسة المالية في العراق للمدة 2003-2014 ، مجلة جامعة الكوت الجامعة ،العدد 1 ، العراق.
10 عمر، سناء محمد 2020، الوعي التخطيطي للقيادات الادارية في مواجهة الازمات والكوارث، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، العدد5، المجلد 3.
11 عبداللطيف، همسة قصي2023، تقلبات أسعار النفط العالمية واثرها على واقع الاقتصاد العراقي ،المجلد 4،العدد 2.
12 عايدة،لياس،(2021)،اثر تقلبات أسعار النفط الخام على ميزان المدفوعات الجزائري: دراسة قياسية باستخدام اشعة الانحدار الذاتي خلال فترة 2000-2019 ،مجلة البشائر للدراسات الاقتصادية ،العدد2،جامعة محمد طاهر بشار ،الجزائر.

13 رجب، علي 2007،تطور فروقات الأسعار بين النفوط الخفيفة والثقيلة ,مجلة النفط والتعاون العربي ،المجلد الثالث والثلاثون ،العدد 23 .

14 الهيتي، أحمد حسين علي 2011 بختيار صابر محمد ،أثر تقلبات الإيرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي وأداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية الادارية ، المجلد 4 ، العدد 7.

15 البصام، سمهم حسين ، 2013،مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية مع إشارة إلى العراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السادس والثلاثون.

16 معروف ، مأمون أدم ، 2016،أثر تذبذب أسعار النفط عالمياً على الموازنة العامة للعراق : دراسة تحليلية من المدة 2004 –2013، رسالة ماجستير، جامعة قناة السويس ، مصر .

17 قعيد ، لطيفة ، 2020،أوضاع سوق النفط العالمية في ظل (جائحة كوفيد-19) المستجد ، مجلة بحوث الادارة والاقتصاد، مجلد 2 عدد 2 خاص ، الجزائر.

18 البصري، كمال، عقود التراخيص النفطية ما لها و ما عليها، المعهد العراقي للاصلاح الاقتصادي،https://iier.org/ar /